اقتصاد

انتقادات وجدل في اللجنة العليا لإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي

خميس: لن نقبل وجود أي خلل في الصناعة والوزارة ملزمة بتقديم رؤية حقيقية للإصلاح

القادري: اللجنة التنفيذية لإصلاح مؤسسات القطاع العام تعوق توجهات اللجنة العليا

| هناء غانم

لم يخل اجتماع اللجنة العليا لإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي أمس من الانتقادات والجدل حول أولويات خطة إصلاح القطاع العام الاقتصادي والسياسات المقترحة على مستوى الصناعات النسيجية في مجال الدعم، وإعادة إعمار الشركات المتضررة، وذلك بهدف تأطير آلية العمل واختيار الأولويات والتشريعات التي تسهم بالانتعاش الصناعي.

واستهل رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الحديث بالتأكيد على أن السقف مفتوح أمام الجميع لطرح كافة المشكلات والعقبات التي تعوق عمل اللجنة، مضيفاً: «لن نقبل وجود أي خلل في قطاع الصناعة، والوزارة ملزمة بتقديم رؤية حقيقية وإستراتيجية للإصلاح تتحدى الصخر لكل مؤسسة، لأنه اليوم لم يعد هناك ما هو مخفي، وما نحتاجه هو أسس حقيقية وواضحة للإصلاح، وعلى الوزارة أن تتحرر وترسم إستراتيجيتها على هذا الأساس».

وشدّد خميس على أن المطلوب ليس التنظير وإنما إصلاح القطاع العام الصناعي، والذي ينطلق أساساً من وزارة الصناعة، علماً بأنه مرتبط كلياً بتشريعات الدولة كاملة، «ومن المعيب أن نبقى على ما نحن عليه»، داعياً إلى وضع القطاع الصناعي على السكة الصحيحة، وإلغاء المؤسسات عديمة الجدوى الاقتصادية، والتي لا أمل منها، مؤكداً ضرورة إنشاء بيئة قانونية وتشريعية جديدة ناظمة لقطاع الصناعات النسيجية وبنك معلومات خاص بها.

وناقشت اللجنة خلال الاجتماع ورقة العمل التي قدمتها وزارة الصناعة، والتي تضمنت شرحاً للمراحل التي تم إنجازها في إعداد الآلية التنفيذية المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها لخفض تكاليف الإنتاج ورفع الطاقة الإنتاجية، وإضافة أصناف جديدة وتحديد خطوط الإنتاج المطلوب تأهيلها وتحديث خطوط الإنتاج القائمة، إضافة لتطوير خطة التسويق وإعداد دراسة لتحديد المعامل المراد تأهيلها وفق جدول زمني.

وتم التطرق إلى استمرار انتهاج سياسة ترشيد المستوردات، ودعم الصادرات النسيجية، ورفع القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات السورية حسب المعايير والمواصفات الدولية بهدف نفاذها إلى الأسواق الخارجية، والتوسع بالمشاركة في المعارض الخارجية، وتعزيز دور غرف التجارة والصناعة في مجال فحص المنتجات التصديرية.

الإصلاح أولوية

أكد وزير الصناعة محمد معن جذبة أن برنامج إصلاح القطاع العام الاقتصادي يأتي ضمن أولويات العمل الحكومي، وتنطلق الآلية التنفيذية لهذا البرنامج من خلال التركيز على كل قطاع بدءاً بالقطاعات الأكثر أهمية، والتي يعوّل عليها حالياً، موضحاً أنه سيتم التركيز بداية على صناعة الغزل والنسيج للانطلاق منها في اتجاه إصلاح القطاع العام الاقتصادي.

ولفت إلى أن صناعة النسيج تعدّ قطاعاً استراتيجياً واعداً في الاقتصاد السوري لما له من حلقات إنتاجية متكاملة تسهم في الناتج المحلي الوطني، مؤكداً أنه لابد من تحويل الشركات التابعة لقطاع النسيج إلى كيانات اقتصادية جديدة على شكل شركات تملكها الدولة وفق الصيغ المناسبة، مبيناً أن هناك سياسات تقوم بها الوزارة من أجل النهوض بالإنتاج كماً ونوعاً، وذلك من خلال تطوير التشريعات، واستثمار المنشآت المدمرة بأنشطة أخرى صناعية، وإضافة منتج جديد للصناعات النسيجية من خلال تأهيل بعض الخطوط، وقد تم إنتاج بعض الخيوط الجديدة.

ولفت إلى أهمية دراسة تكاليف الإنتاج، والتي تمت من خلال التواصل مع وزارة المالية، وتحقيق جبهات عمل لمنتج مسوّق من خلال استهداف أصناف خيوط جديدة تحتاجها الأسواق المحلية والتصديرية، ما انعكس على ربحية الشركات والمؤسسات، إضافة إلى فتح وحدات إنتاجية ذات بعد اقتصادي واجتماعي، ما انعكس على زيادة إيرادات بعض الشركات.

وأشار إلى أن الحكومة طالبت بضرورة معرفة ما المطلوب إنتاجه من عدمه، ومعرفة واقع المنشآت المتوقفة والمدمرة، والجدوى الاقتصادية من إعادة الإنتاج مع دراسة التكاليف المالية والاقتصادية.

بلا مجاملات

انتقد رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني الورقة المقدمة للجنة، مبيناً أنه من غير المعقول أن تتدخل اللجنة العليا للإصلاح الاقتصادي بأدق التفاصيل، لذلك لابد من تحليل واقع المؤسسات والشركات الصناعية، وبناء عليه يتم اتخاذ القرار وفق الأدلة والتصنيف، مشيراً إلى أن هذا التحليل بعيد كل البعد عن ملكية الشركات.

وبين الصابوني أن قضايا الإدارة والمالية والجوانب الاقتصادية لم تطرح ولا بورقة من الأوراق، علماً بأن التحليل الاقتصادي يجب الوقوف عنده لأنه لابد من النظر إلى حساب المؤسسات والشركات وربحيتها وتكاليفها، والخطوة الأولى إعادة الهيكلة الإدارية والمالية، ومعرفة الجدوى من هذه الاستثمارات لتأطير العمل في الإطار الصحيح.

بدوره، قال رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري: «أنا لا أحب المجاملة، ومعروف بصراحتي، وعليه، لقد وصلنا خلال الاجتماعات السابقة إلى عدة نقاط، لكننا لم نتلمس الطريق الصحيح لأخذ خطوات عملية، كما أننا لم نتمكن من أخذ أي قرار».

وأضاف: «اللجنة التنفيذية لإصلاح مؤسسات القطاع العام تعوق توجهات اللجنة العليا، لذلك لابد أن نحدد البيانات، وما هو مطلوب من وزارة الصناعة كخطة عمل للمرحلة القادمة، وخاصة أن مشاكل مؤسسات وشركات القطاع الصناعي ليست بحديثة لجهة قدم الآلات والروتين.. وغيرها»، لافتاً إلى ضرورة أن يكون هناك تعاون مع وزارة الاقتصاد لمنع استيراد أي مادة موجودة محلياً، ويجب تفنيد الواقع الإداري والتقاني خطوة بخطوة.

وأكد وزير الاقتصاد سامر الخليل أنه بحسب النتائج المالية والاقتصادية لشركات القطاع العام الصناعي الخاصة بالنسيج تظهر صعوبة مواكبتها الموضة، لذلك هناك خسارة في شركات القطاع العام، وبالتالي ما يجب أن نعول عليه للاقتصاد الوطني هو المغازل والمحالج من خلال مرونة القوانين، عندها سيكون هناك استثمار واعتماد تام للقطاع الخاص على شركات الغزل الموجودة في القطاع العام، لافتاً إلى أن كل ما ينتج في وزارة الصناعة من غزول يمنع استيراده.

حلول جذرية

قال وزير المالية مأمون حمدان: «يجب علينا أن نفكر ضمنياً بإمكانات التصدير ليس كفائض وإنما لابد من استغلال المزايا الموجودة في الصناعات النسيجية لتأمين القطع الأجنبي».

وأضاف: «إن مشاكل القطاع الصناعي موجودة قبل الحرب وتحتاج إلى حلول جذرية وقوية»، مشيراً إلى أن الإدارة في القطاع الخاص أفضل بكثير من القطاع العام، منوهاً بضرورة تنظيم المشاكل الأساسية، «وقد فتحنا الطريق أمام اللجنة التنفيذية التي يجب أن تستمر في العمل بطريقة تتناسب مع الواقع الحالي، وخاصة أن هذا القطاع تعرض لتدمير ممنهج من قبل الإرهابيين».

بدوره، أكد الأمين العام لمجلس الوزراء قيس خضر أن البيانات المعتمد عليها لإصلاح القطاع العام غير سليمة، لأنها ممزوجة بما هو قبل الأزمة وخلالها، ويجب معرفة ما المؤسسات التي يجب أن نخرج منها، وما هي المنشآت التي يجب اعتمادها، ودراسة الجدوى الاقتصادية والميزات التنافسية لها.

وقال رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد برق: «لم نحدد آلية إصلاح شركات القطاع العام الصناعي، ومن هي الشركات العاملة والمدمرة، والشركات التي سيتم إدارتها سواء على نظام BOT أو غيره»، مؤكداً أن هناك تراجعاً في أداء عمل هذه الشركات من العام ٢٠١٣، لافتاً إلى أن القطاع العام الصناعي بحاجة إلى مستلزمات إنتاج، وليس لدينا منتجات».

من جانبه، رأى الخبير الاقتصادي الدكتور زياد عربش أن ما يحدث في موضوع إصلاح القطاع العام الصناعي فيه الكثير من التناقض، وأن ٩٥ بالمئة من مشاكل شركات الصناعة هي في البيئة التشريعية.

نتائج

اعتمدت اللجنة مساراً لإصلاح قطاع الصناعات النسيجية من خلال البدء بالتشخيص الفعلي والحقيقي لواقع المؤسسات من النواحي المالية والاقتصادية والهيكلية، وتحديد نقاط القوة والضعف لجهة استمرار أي شركة أو إلغائها في حال عدم تحقيق أي جدوى اقتصادية من إصلاحها.

وتم تشكيل فريق من الخبراء لإعداد الإطار التشريعي العام لإصلاح المؤسسات، وفريق من وزارات الصناعة والمالية والاقتصاد وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة المالية وعدد من الخبراء الماليين لإعداد دليل الهيكلة المالية والتحليل الاقتصادي والمالي لمؤسسات وشركات القطاع النسيجي.

كما تم تشكيل فريق من الخبراء من وزارات الاقتصاد والصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي لإعداد السياسة المقترحة على مستوى الصناعات النسيجية، وتم الطلب من وزارة الصناعة إجراء مسح شامل لجميع مؤسسات القطاع العام الصناعية وتقديم رؤية تفصيلية متكاملة ومقترحات إصلاح هذه المؤسسات ليتم مناقشتها واعتمادها من قبل اللجنة العليا.

وتطرقت المناقشات إلى الإجراءات اللازمة لمعالجة نقص الخبرات من خلال إقامة دورات تدريبية متكاملة للكوادر والعمال، ومعالجة موضوع العمالة الفائضة بإعادة توزيعهم على المطارح التي تحتاج عمالاً، والاستفادة من الموارد المتاحة في القطاع النسيجي بالشكل الأمثل والحد من الهدر.

جذبة: تحويل شركات النسيج إلى كيانات تملكها الدولة وفق الصيغ المناسبة

صابوني: من غير المعقول أن تتدخل اللجنة العليا بأدق التفاصيل

خليل: كل ما ينتج في وزارة الصناعة من غزول يمنع استيراده

حمدان: مشاكل القطاع الصناعي موجودة قبل الحرب وتحتاج حلولاً جذرية

خضر: البيانات المعتمد عليها لإصلاح القطاع العام غير سليمة

«التجاري» يفوض فروعاً بمنح القرض الشخصي حتى ٥ ملايين ليرة خلال ٤ أيام

| عبد الهادي شباط

صرّح مصدر مسؤول في المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» باتخاذ عقوبات بحق الفروع المقصرة في العمل، وغير القادرة على مجاراة الفروع النشطة التي أثبتت فاعليتها خلال الأشهر القليلة الماضية، بهدف تبسيط إجراءات العمل ورفع الكفاءة لتحقيق الفاعلية المطلوبة لاختصار الوقت والجهد.

وعليه، تم منح الصلاحيات لبعض الفروع بمنح القرض الشخصي من دون الرجوع للإدارة العامة، بحيث لا تحتاج لأكثر من ٣-٤ أيام، وذلك حتى سقف ٥ ملايين ليرة، وبعض الفروع تم تحديد صلاحيتها بمنح هذا القرض حتى سقف مليوني ليرة، في حين تم حجب الصلاحية عن بعض الفروع بمنح هذا القرض بناء على التقييمات التي تم إجراؤها.

وبيّن المصدر أنه يتم العمل على تنفيذ جملة من العقوبات بحق الإدارات المقصرة والمترهلة تشتمل على توجيه الإنذار والنقل وحجب الصلاحية.. وغيرها، وفق ما هو معمول به لدى المصارف العامة.

وفوض المصرف التجاري الفروع بالإضافة لمركز القروض بدراسة ومنح القروض الشخصية لحدود مليوني ليرة سورية، على أن يتم المنح عن طريق لجنة يتم تشكيلها في الفروع بقرار من مدير عام المصرف، مهمتها دراسة وتدقيق طلب القرض بعد إحالته من الدارس في الفرع، واتخاذ قرار المنح بعد التأكد من كفاية الوثائق وفق التعليمات، وتنحصر مهمة دائرة القروض في الإدارة العامة بتفعيل القرض.

وأتاح القرار تفويض بعض الفروع في المصرف بمنح قروض بضمانة عقارية لحدود ١٠ ملايين ليرة بناء على دراسة وتحليل إجراءات العمل الحالية في كل فرع للتأكد من الدورة المستندية للعمل وطول قنوات الانتظار، والحاجة إلى مدى القيام بتلك الخطوات كعمليات منفصلة بغية الوصول إلى الإجراء الأمثل لتحقيق متطلبات العمل بهدف توفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتحسين مستوى الخدمة.

وبيّن المصدر أن عدد القروض الشخصية الممنوحة حتى تاريخه وصل إلى ٣٦٧٤ قرضاً، بقيمة إجمالية بلغت ٩,٨٥ مليارات ليرة سورية، وبلغ عدد القروض المهنية ٤٤ قرضاً بقيمة مليار ليرة، علماً بأن البنك أطلق هذه القروض في نيسان العام الماضي.

موصللي لـ«الوطن»: مطلوب إتاحة الشهادات للشركات والأفراد

«لجنة السياسة النقدية»: شهادات إيداع لتوظيف سيولة المصارف وتعديل الفائدة على القطع الأجنبي ضروري

| رامز محفوظ

ناقشت لجنة تنفيذ السياسة النقدية في اجتماعها الثالث لهذا العام موضوع إصدار شهادات الإيداع بالليرة السورية للمرة الثانية وفقاً لآجال مختلفة، وباستخدام طريقة المزاد، واقترحت الروزنامة النهائية لإصدارات شهادات الإيداع خلال العام الجاري (٢٠٢٠).

وبحسب بيان نشره المصرف المركزي على موقعه الإلكتروني أمس، يأتي ذلك الإصدار سعياً لإدارة السيولة وفق أسس علمية ومدروسة، نظراً لدور شهادات الإيداع في خلق قنوات توظيفية جيدة للمصارف، من أجل توظيف فائض السيولة المتوافر لديها، وتحفيز هذه المصارف على جذب إيداعات جديدة.

كما ناقشت اللجنة موضوع تغيير أسعار الفائدة على الإيداعات بالقطع الأجنبي التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية، وأوصت بضرورة تغييرها نظراً للمتغيرات والظروف التي تمر بها المنطقة.

وأكدت اللجنة ضرورة طرح منتجات مصرفية جديدة بالقطع الأجنبي وفقاً لآجال وأسعار فائدة تشجيعية، وبما يسهم في جذب واستقطاب الإيداعات بالقطع الأجنبي.

وصرّح خبير الأسواق المالية الدكتور سليمان موصللي لـ«الوطن» بأن شهادات الإيداع تستخدم من قبل الأفراد والشركات مع البنوك التجارية، لذا من الأفضل أن تكون شهادات الإيداع متاحة للأفراد والشركات وليس فقط المصارف.

ولفت إلى أن سندات الخزينة التي تم إصدارها كانت معدلات الفائدة عليها أقل من الفوائد التي تدفعها البنوك على ودائعها، منوهاً بأن شهادات الإيداع غالباً ما تصدرها البنوك التجارية وليس البنك مركزي.

وبين أن هذا الطرح شبيه بطرح أذونات الخزينة سابقاً، لكن طريقة دفع الفوائد فيها مختلفة، لافتاً إلى أن هذا الشكل ليس هو الطبيعي.

وبخصوص موضوع رفع أسعار الفائدة على القطع الأجنبي، بين موصللي أن الهدف هو تشجيع الناس لإيداع القطع الأجنبي في البنوك الخاصة والحكومية بدلاً من أن يحتفظوا بها في منازلهم، متسائلاً: «هل بإمكان البنوك توظيف القطع الأجنبي في حال الحصول عليه؟ وهل مسموح لهذه البنوك تمويل المستوردات بهذه الأموال»؟

ولفت إلى أنه في حال الاستفادة من هذه الأموال وجذب أموال جديدة نتيجة رفع سعر الفائدة فإن هذا الأمر يعتبر جيداً، أما وضع هذه الأموال في البنوك من دون الاستفادة منها؛ فهو بلا فائدة.

وبين موصللي أن بعض الدول تشجع عملتها الوطنية وترفع سعر الفائدة عليها بهدف تشجيع الناس على الإيداع بالعملة الوطنية، وليس رفع سعر الفائدة على العملة الأجنبية.

يشار إلى أن وسطي الفائدة السنوية على القطع بين ٣و٤ بالمئة في المصارف المحلية.

انتخابات في غرفة صناعة دمشق وريفها: الحلاق أميناً للسرّ والمولوي خازناً

| الوطن

انتخب مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها أمس أعضاء للمنصبين الشاغرين، أمين السر والخازن، وذلك بناء على قرار وزارة الصناعة رقم ٣١٣ تاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ بتعيين أعضاء لمجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها.

وتم انتخاب محمد أكرم الحلاق أميناً للسر، ومحمد أيمن مولوي خازناً، ليصار إلى تصديق النتائج وإصدار القرارات اللازمة لهذا الشأن.

وأكد رئيس الغرفة سامر الدبس استمرارها في تقديم كافة الجهود لتعزيز مكانة القطاع الصناعي ودوره بدعم الاقتصاد الوطني، ومواجهة التحديات التي تواجه الصناعة الوطنية، ونوه إلى التشاركية والتعاون الكبير بين القطاع العام والخاص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أيمن مولوي أن المهمة الأساسية ترتبط بتسهيل كل ما يتعلق بأمور الصناعة، وإيجاد الحلول اللازمة بالتعاون مع الحكومة، مبيناً أنه سيكون هناك تعاون كأعضاء مجلس إدارة، وخاصة أن البعض منهم من القطاع العام.

يشار إلى أن الانتخابات أقيمت بحضور ممثل وزارة الصناعة علي يوسف، ومدير صناعة دمشق ماهر ثلجة، وممثل مديرية صناعة ريف دمشق رفاه مصطفى، وممثل محافظة ريف دمشق عضو المكتب التنفيذي إياد النادر، وممثل محافظة دمشق شادي سكرية، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة لؤي نحلاوي وأديب كبور نائبي رئيس الغرفة، وأعضاء المجلس محمد مهند دعدوش وحسام عابدين أعضاء مكتب الغرفة، وطلال قلعه جي وعدنان الساعور وحسام الطير ومحمد فياض ونزار بكور ومازن البطرس وهيثم زاهر وعبد القادر قدور وفارس فارس.

MTN تشارك السوريين في عيد الحب

أطلقت شركة MTN سورية بمناسبة عيد الحب حملة «MTN بتحبك»، والتي تضمنت مجموعة من الفعاليات المميزة على المستوى الاجتماعي والتجاري بالإضافة لعروض خاصة بهذه المناسبة، مشاركةً منها بمناسبة عيد الحب مع جميع مشتركيها اهتمامهم بهذا الشهر وما له من قيمة خاصة للتعبير عن محبتهم، وتَضمنت الحملة على المستوى التجاري إطلاق عرض باقات الحب لمدة أربعة أيام من تاريخ ١٣ وحتى ١٦ شباط، لكافة مشتركي شركة MTN.

مُدير دائرة العلامة التجارية والعلاقات عامر القصار أكد في تصريح له أهمية حملة «MTN بتحبك» وقال: «يُعتبر الحب أرقى المشاعر الإنسانية وأعظمها، وهو سبب من أسباب سعينا للمشاركة بشكل دائم في الفعاليات التي تهم الشارع السوري، وبمناسبة عيد الحب كان هدفنا أن نصل مشاعر الحب والاهتمام والوفاء لمشتركينا، من خلال مشاركات وفعاليات تكون الأقرب والأغنى لقلوبهم».

وبين أن MTN استطاعت أن ترسخ مفهوم حملتها بأن الحب لا يقتصر فقط على العشاق بل معناه أكبر وأعمق، من خلال المبادرات التي كان لها صدى إيجابي، وحققت من خلالها هدفها في نشر الحب في قلوب جميع السوريين.

هذا وكانت الحملة قد بدأت يوم الخميس ١٣ شباط واستمرت حتى يوم الأحد ١٦ شباط في عدد من المحافظات السورية، حيث قام فريق المبيعات في الشركة بتوزيع هدايا بهذه المناسبة، في كل من دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص وحماة، بالإضافة إلى هدية خط MTN مجاني رافقه عِرض خاص بمناسبة عيد الحب مع كل هدية مُقدمة، يتضمن باقة إنترنت ودقائق مجانية لمدة ثلاثة أشهر للمشتركين الجدد والحاليين، وذلك لِتصل مشاعر الحب للجميع في كل مكان.